

## قانون الإستثمار يفجر الصراع بين رجال الأعمال والحكومة المصرية

عامة مع وضع بنود قانونية تلغي المعاملات التفصيلية وبنود اللجنة فض منازعات الإستثمار داخل قانون الإستثمار والشركات تحت التصفية وغيرها من الإجراءات التي تحافظ على التوازن بين حقوق المستثمرين وأصحاب الأعمال

وأشار فريد خميس إلى أن المستثمرين المصريين على ثقة تامة بمستقبل مصر، كما أعلن أن الاتحاد يدرس إقامة منطقة كاملة للاستثمار ومشروع تنمية محور قناة السويس برأس مال مليار جنيه يشارك فيه ٤٠ ألف مستثمر بنسبة ٤٥٪

من المشروع وطرح النسبة الباقية للدكتور حسن فهمي، رئيس الهيئة العامة للاستثمار، إن التعديلات على قانون حوافز الاستثمار لم تدخل حين التنفيذ بعد، حيث إنها تنتظر قراراً جمهورياً، مشيراً إلى أن مناخ الاستثمار يتطلب بيئة تشريعية تعمل على جذب المزيد من الاستثمارات وزيادة الثقة لدى المستثمرين.

ووضعت الأحكام عدداً من الشركات الأجنبية العاملة في مصر في مارتق قانوني وعرضت الحكومة المخاطر التحكيم الدولي المكلف، الأمر الذي قد يؤدي لعزوف المستثمرين الذين يحتاج إليهم البلاد بشدة ويزيد من تعقد مناخ الأعمال الصعب بالفعل.

وأضاف أن التعديلات على القانون ضرورية، بهدف إيجاد آلية جديدة للحد من لجوء المستثمرين للتحكيم الدولي، حال وجود شبهة فساد بعقود الاستثمار.

ونوه إلى أن تلك التعديلات قابلة للتعديل والمراجعة، لكنها ضرورية، وذلك دون الإخلال بنفاذ الأحكام القضائية وبما يحفظ المال العام للدولة واستقرار النشاط الاقتصادي.

التحديات والمقترحات المتعلقة بتطوير العمل بالمناطق الاستثمارية والمدن الصناعية وسبل تبسيط الإجراءات بها، كما اقترح الحضور عمل كتيب للاشتراطات التفصيلية للعمل بكل محافظة متضمناً خطط المحافظة في التنمية والشروعات التي ترغب في إقامتها ونوع العمالة المتوفرة والطاقة المستخدمة وغيرها من التفاصيل المهمة لبدء أي نشاط استثماري، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء مناطق للتكنولوجيا المتطورة لجذب رؤوس الأموال والعقول للعمل بها، كما طالب رؤساء جمعيات المستثمرين بتضمين التعديلات التي تجرى على قانون الاستثمار ما يلزم الجهات المختلفة على تنفيذ القرارات خاصة فيما يتعلق بفض منازعات الاستثمار، كما قدم الحضور اقتراحات بشأن منع التهريب بالمناطق الصناعية وتشديد الرقابة عليها.

ومن الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وغرفة الصناعات النسيجية لمناقشة المقترحات المتعلقة بالتهريب ومخلفات المصانع وغيرها، كما طالب الحضور ببعض التوضيحات بشأن الحجز الإداري والمالي على الشركات وحضور ممثلين عن اتحاد مستثمري مصر بلجان فض المنازعات.

وطالب رئيس اتحاد المستثمرين ورؤساء جمعيات المستثمرين بنقل تبعية الاتحاد إلى وزارة الاستثمار أسوة باتحاد الغرف الصناعية التابع لوزارة الصناعة واتحاد الغرف السياحية التابع لوزارة السياحة.

من جانبه، أكد وزير الاستثمار اهتمام الحكومة بتبسيط الإجراءات ليس فقط من أجل المستثمر المحلي ولكن من أجل توفير بيئة استثمارية مناسبة لمجتمع الأعمال



### من عادة الحكومات إصدار قوانين تخدمها فقط دون النظر للعواقب أروأي المواطن الذي سيطبق عليه القانون

عبد النعم سعيد

وأضاف أن مثل هذا القرار قد يفتح باباً للفساد إذا لم يراقب عاقد الصفقات، مطالباً أن تكون هناك جهة رقابية لتلك الصفقات، ومن جهة أخرى القرار من الممكن أن يكون مفيداً لمصر، بشرط أن يكون السعر الحدد في قيمة العرض أو المميزات والشروط الجزائية التي تناولها العقود في صالح مصر.

فلماذا تغفل الحكومة كل هذه الأصوات المعارضة وتمرر قوانين يقول المختصون أنها ليست في مصلحة المواطن ولا تحاول حتى إقناع الرأي العام به؟

ومن جانبه اجتمع أشرف سالمان، وزير الاستثمار مع محمد فريد خميس، رئيس اتحاد المستثمرين وعدد من رؤساء جمعيات المستثمرين بمختلف المحافظات، وذلك بحضور رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وعدد من المسؤولين بكل من وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، شهد الاجتماع استعراض ومناقشة بعض التحديات التي تواجه جمعيات المستثمرين وسبل التغلب عليها. واستعرض رؤساء الجمعيات بعض

هذه الخطوة من شأنها تعزيز الفساد داخل الأجهزة الحكومية وتضعف الرقابة على أعمالها القانونية، مما يؤدي إلى إهدار المال العام بالمخالفة للقانون وقال بهجت الحسامي نائب رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال في تصريحات صحفية لشباب الأعمال إن موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون الاستثمار يمنح أي طرف ثالث من الطعن على العقود المبرمة بين الحكومة والمستثمرين ?تحصيل حاصل، ويتنافى مع القوانين العامة المستقرة.

وأكد في تصريحات صحفية أن هذا النص تكرر لقواعد عامة مستقرة ويعمل لها ولا تحتاج لأي مناقشة، وما علينا إلا تطبيق المادة الثالثة من قانون المرافعات، والتي تنص على أنه لا ترفع دعوى إلا من صاحب مصلحة، كما أن أثر العقد لا يمتد إلا بين المتعاقدين وطرفي العقد وهي قاعدة ثابتة ومستقرة.

وأضاف الحسامي أن مصر ليس بها دعوى الحسبة، والنص الجديد يعبر عن ضعف تشريعي وصياغة قانونية خاطئة. وانتقد المهندس داکر عبداللہ عضو مجلس إدارة اتحاد مقاولي التشييد والبناء، موافقة الحكومة على القانون مؤكداً على أن هذه الخطوة تفتح الباب للفساد على مصريي.

وقال داکر في تصريحات صحفية، إن مشروع القانون مصيره الفشل، متسائلاً: "أين دور المجتمع المدني ؟ وفي حالة حدوث مخالفة للقانون فماذا نفع؟" سيد محمد سيد نائب رئيس الغرفة التجارية بأسبوط، في تصريحات صحفية له تعليقاً على قانون يرى أن منع أي طرف ثالث من الطعن في العقود المبرمة بين الحكومة والمستثمرين، سلاح ذو حدين.

التحصين مصطلح سبى السعة سياسياً واقتصادياً. لكن فوجى الجميع بقرار الحكومة بالوافقة على مشروع قرار جمهوري بتحسين التعاقدات التي تتم بالامر المباشر مع المستثمرين بمن فيهم الأجانب ومنع أي طرف ثالث من الطعن عليها. وتبنى بعض الخبراء القرار ووصفوه بالإيجابي وفي المقابل اعتبره فريق آخر من الخبراء عودة للفساد لأنه يشجع على إبرام تعاقدات مشبوهة مثلما حدث من قبل. من جانبه طالب كرم عبد الحليم، المتحدث باسم عمال مصر بعمل قانون عادل منصف للعمال، بدلاً من قرار تحصيل المستثمرين، التي تضمنت القوة في سخرة المصريين. وأضاف في بيان له أن على الدولة السعي الجاد لإصدار قانون يلبى كافة مطالب العمال ويضمن حقوقهم، على أن يتمثل في صورة قانون يعالج مشاكل الفصل التعسفي ويقضى على البطالة، وتشهيد إجراءات التقاضي على العمال على أن يلزم المحاكم بسرعة الفصل في القضايا، ويحتوى على عقوبات رادعة تصل إلى الحبس إذا تمت مخالفتها، فضلاً عن إصدار قانون يضمن تنفيذ أحكامه خاصة الأحكام المالية التي يقضى بها للعمال.

من جانبه انتقد محمد أنور السادات، رئيس حزب الإصلاح والتنمية، مشروع القانون قائلاً "إن الطعن على العقود المبرمة بين الجهات الحكومية والمستثمرين من قبل أي طرف ثالث يعد ضمن البات الرقابية الشعبية على الحكومة، خصوصاً بعد فسخ العديد من التعاقدات التي ثبت مخالفتها للقوانين والدستور من قبل القضاء الإداري". وأوضح أن "هذه العقود قد تكون بها تنازلات غير مبررة أو قد تكون غير عادلة، مما يضر بصالح عموم المواطنين"، معتبراً



### بعد الإنهاء من اعداد مشروع قانون الضريبة المضافة ..

## جدل كبير حول تطبيق القانون .. وخبراء يؤكدون: رجال الأعمال المستفيد الأكبر من تعديله



### مصرفيون .. لاداعي للقلق على الاحتياطي النقدي للبلاد من سداد الوديعة القطرية .. والمركزي قادر على ادارت تلك السياسات المالية

خلود النجاج

عقب تدهور العلاقات بين مصر وقطر طالبت الثانية برد وديعتها التي كانت قد اعطتها للبلاد في ١٠ أغسطس ٢٠١٢ وذلك بعد اعلان الأمير حمد بن خليفة ايداع بلاده وديعة بـ ٣ مليارات دولار في البنك المركزي وبعد تدهور العلاقات المصرية القطرية طالبت قطر برد وديعتها ومن ثم قام البنك المركزي برد الجزء الأول من الوديعة والبالغ ٥٠٠ مليار دولار وذلك في الأول من شهر أكتوبر الجاري ،ومن المنتظر ان تقوم البلاد برد ٢٠٠ مليار جنيه باقى الوديعة القطرية في اول نوفمبر القادم ،وذلك وفقاً لـ اعلنه هشام رامس محافظ البنك المركزي ،ومن هنا تسائل البعض حول تآثر الاحتياطي النقدي لدى البلاد برد الوديعة القطرية أو سلتها للبلاد للاقتراض من المؤسسات الدولية لسداد الوديعة .

في ذلك السياق أوضح الدكتور فخرى الفقى مستشار صندوق النقد الدولي السابق انه لاداعي للقلق على الاحتياطي النقدي لمصر فائدت المركزي يخطط لسداد الوديعة القطرية بحكم شديونة دون المساس بالاحتياطي النقدي للبلاد ، مشيراً الى اننا ايضا ليست في حاجة للاقتراض من الخارج لسد الوديعة فالدولة تتمتع بموارد ضخمة بشكل معقول في تأثير استيراد البوادع على حجم الاحتياطي النقدي للبلاد .

وأضاف الفقى ان هناك بدائل لسد الوديعة القطرية دون المساس بالاحتياطي النقدي من اهمها والتي من المتوقع ان يلجا اليها البنك المركزي ان يقوم بجمع ١٠٥ مليار جنيه من سندات تصدرها الحكومة بضمانه من الحكومة الأمريكية بالإضافة الى المليار جنيه الذي ستعطينا اياه دولة الكويت باقى الد ٤ مليار جنيه التي كانت دولة الكويت قد منحتها للبلاد فالتالى لا تحتاج الى الاقتراض من الاحتياطي النقدي او الاقتراض . واستبعد الفقى ان تلجا الدولة للاقتراض من صندوق النقد الدولي او غيره الدول الوديعة القطرية او غيرها ،موضحاً ان هناك مايقرب من ٧٠٠ مليون جنيه اقسط مستحقة لتادى باريس من المتوقع ان يتم سدادها من الإيرادات الخارجية . او من قناة السويس فهناك نصف مليار جنيه تم تحصيله من قناة السويس هذا العام وذلك وفقاً لأخر احصائية الأمر الذى من الممكن الاعتماد عليه لسداد اقسط تادى باريس .

وأشار الفقى الى ان الاحتياطي النقدي من الوارد ان يتأثر بسداد تلك الدين ولكن ليس بدرجة كبيرة فهو يبلغ حوالى ١٦.٨ مليار دولار فمن الممكن ان يشهد انخفاض بقيمة تصل الى ٢٠٠ مليون جنيه وليس أكثر فيصعب ١٦.٠ مليار دولار.

وقال الفقى في تصريحات خاصة ان وكالة اته من المرتقب ان تقوم وكالة ستاندر اند بورز برفع تصنيفها الائتماني لمصر خلال الاسبوع الحالى الى ( + ) (BBB) وذلك بناء على تقييمها للوضع الاقتصادى للبلاد خلال اجتماعها يوم الأربعاء الماضى .

من جانبه قال وليد حسونة خبير الائتمان ببنك عودة ان الاحتياطي النقدي لاي دولة وظيفته هو اللجوء اليه في حالة الازمات والعسرات الاقتصادية فهو الدافع الأول عن الحالة المالية للبلاد ، وليس لوضعه دون التقرب اليه او اخذاره دون المساس به ،ولكن في حالة لجوء البنك المركزي اليه لن يتم اخذ نسبة كبيرة منه . وأوضح حسونة ان البنك المركزي يعلم ماعليه من سد الوديعة القطرية او غيرها من الاقتساك وبالتالي فهو على استعداد كامل للوفاء بتلك الالتزامات فى حال عدم قول محافظ المركزي الذى أعلن عن سداد تلك الوديعة في مطلع الشهر المقبل ،مشيراً الى انه لابد وان نأخذ في الاعتبار ان الدولة تقوم كل شهر بتوفير عملة اجنبية لسداد احتياجاتها من السلع والمواد الغذائية والمواد الخاموغيرها كثيرا . لذا من المتوقع ان يتأثر الاحتياطي النقدي ولو بشكل طفيف . وأشار حسونة الى انه يمكن اللجوء ايرادات الدولة أو الاعتمادات المستندية دون اللجوء الى الاحتياطي النقدي ومحاولة المحافظة على الاحتياطي النقدي بمتوسط ١٧ مليار أو ١٦.٥ مليار، مشيراً الى ان الدولة لديها العديد من الالتزامات بسداد الدين أو الاقتساك من بينها اقسط شركات البترول الأجنبية التي تصل الى ٦ مليار دولار ،والتي سيتم سدادها على دفعات كل دفعه تحتوى على ١.٠ مليار دولار ،ولكن الوديعة القطرية هي التي تلاقى اهتماما شديدا في هذا الوقت للتخلص منها.

تلقاها في الخدمات والسلع . وقال أشرف عبد الغنى رئيس جمعية خبراء الضرائب ان هذا القانون يعمل على زيادة جشع التجار من جعلهم يتلاعبون بالاسعارفى الوقت الذي يتهربون فيه من دفع الضريبة الامر الذى يعمل على عدم المساهمة في زيادة موارد الدولة .مشيرا الى ان السوق ليست في حاجة الى تطبيق هذا القانون فالأوضاع الاقتصادية لا تتحمل فيالرغم من الفلسفة التي يتم تعديل القانون من خلالها الا انه يعود بالعديد من السلبيات وخاصة على المواطنين .

وأضاف عبد الغنى ان اعفاء الخدمات يتم لاهداف اجتماعية تس غير القادرين على الخضوع لتلك الضريبة المضافة في الوقت الذي سيتم خضوع المهن الحرة وجميع الخدمات لضريبة القيمة المضافة الجديدة ، مطالباً بأنه لابد من عرض الشروع على المجتمع اولاً وعرضه للحوار بين المنظمات والجمعيات الأهلية للموافقة قبلية على التصديق عليه وقراره من قبل الحكومة ووزير المالية .

واختتم عبد الغنى كلامه بالتأكيد علل ان رجال الأعمال هم المستفيد الأكبر من القانون لذلك يطالبون بسرعة تطبيقه لانه يعمل على زيادة دوران الاستثمار الخاصة بالقطاع الخاص ، بينما يتحمل المواطن البسيط اعباء هذا القانون .

من الجدير بالذكر ان إجمالي الإيرادات تراجعت إلى ٤٢٣ مليار جنيه العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ طبقاً لتصريحات وزير المالية ، وذلك لعدم تنفيذ الإصلاحات الضريبية وعدم تحصيل جزء من الإيرادات السيادية، والتحول لنظام القيمة المضافة وسياسات ترشيد الدعم العام الماضي . ويتم حالياً إعداد مشروع قانون للإجراءات الضريبية الموحدة " مبيعات، ودخل ، للتيسر على الممولين بحيث يتضمن إجراءات موحدة للمنازعات والتصالع والتقاضي، ونماذج الفحص، دون المساس بالإقرار الضريبي نظراً لاختلافه وطبيعة الضريبة سنوية في الدخل ، وشهريي في المبيعات".

خلود صلاح الدين

### رفع التصنيف الائتماني من سالب إلى مستقر دليل على نجاح خطة الاصلاح الاقتصادي والسياسي

الائتماني لمصر . وأشار ابراهيم الى ان تنشيط الموارد المالية للدولة مثل الاستثمارات والائتماني الذي تزيد من الاعتماد على المساعدات الخليجية كبديلا للاعتماد على المساعدات الخارجية او غيرها، كما ان معالجة الحكومة للعديد من المشكلات الاقتصادية من شأنه رفع التصنيف الائتماني للبلاد، لافتا الى انه يدل على نجاح خطة الاصلاح الحكومى مما يؤدي الى تغيير اتجاهات البورصة للصعود.

من جانبه قال الدكتور صلاح جودة الخبير الاقتصادي ان استقرار التصنيف الائتماني لمصر أوقف سلسلة التخفيض الذى شهدته مصر خلال السنوات الثلاث الماضية خاصة عقب ثورة يونيو، وذلك الامر سيزيد من الثقة ويعمل على سلامة السياسات النقدية للبنك المركزي والتي تسهم من استقرار اسواق الصرف والاستخدام الامثل للاحتياطي الاجنبى مما جعله مستقر على مستوى

الائتماني لمصر . وأشار ابراهيم الى ان تنشيط الموارد المالية للدولة مثل الاستثمارات والائتماني الذي تزيد من الاعتماد على المساعدات الخليجية كبديلا للاعتماد على المساعدات الخارجية او غيرها، كما ان معالجة الحكومة للعديد من المشكلات الاقتصادية من شأنه رفع التصنيف الائتماني للبلاد، لافتا الى انه يدل على نجاح خطة الاصلاح الحكومى مما يؤدي الى تغيير اتجاهات البورصة للصعود.

من جانبه قال الدكتور صلاح جودة الخبير الاقتصادي ان استقرار التصنيف الائتماني لمصر أوقف سلسلة التخفيض الذى شهدته مصر خلال السنوات الثلاث الماضية خاصة عقب ثورة يونيو، وذلك الامر سيزيد من الثقة ويعمل على سلامة السياسات النقدية للبنك المركزي والتي تسهم من استقرار اسواق الصرف والاستخدام الامثل للاحتياطي الاجنبى مما جعله مستقر على مستوى



التصنيف الائتماني لمصر جاء نتيجة عدة امور منها موقف البورصة المصرية والاحتياطي لمصر عاولة على حالة الاستقرار السياسي التي بدأت تتمتع بها البلاد خلال تلك الفترة . وأضاف محمد ابراهيم، مدير عام إدارة الائتمان المركزى ببنك مصر، ان تلك الخطوة من شأنها تحفيز الأوضاع الاقتصادية على الارتفاع خلال الفترة المقبلة علاوة على ان اتخاذ البنك المركزى قرار بشأن تثبيت أسعار العائد على الابداع والاقتراض من شأنه ضخ العديد من الاستثمارات وذلك عن طريق ضخ البنوك السيولة الكافية للمشروعات الاستثمارية والذي بدوره ينعكس على معدد الاستثمار الكلية للبلاد ،والذى من شأنه رفع التصنيف

قامت مؤسسة " موديز " للتصنيف الائتماني برفع التصنيف الائتماني لمصر من ( -B )الى مستقر وذلك بسبب ما وصلت اليه من استقرار الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد حيث وصفت ذلك بأنه بمثابة مؤشرات أولية للنهوض بحالة البلاد ،الا انه من المتوقع عدم رفع التصنيف الائتماني لمصر سريعا، وأرجع عدد من المصرفيين ان هذا الاستقرار جاء عقب التغييرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد منذ تصنيف السيسى مشيدين بأهمية الدور الذى قامت به حكومة محلب في أحداث تغييرات ايجابية نحو معدلات النمو .

وأشار جعفر الى ان هناك العديد من الاجراءات التي من الممكن اتباعها للحفاظ على ذلك الاستقرار الائتماني من بينها رفع معدلات الائتمان وذلك من خلال السيطرة على الوضع الامنى بشدة وحزم خلال الفترة القادمة ، مشيراً الى انه من الضروري طرح فرص الاستثمار على المستثمرين العرب بديلا عن الجانب وذلك لانهم القوة الضاربة، ولأن الاستثمار العربى سيعزز من موقف مصر في الخارج كما سيزيد من فرص الاستثمار داخل البلاد . وأوضح جعفر ان رفع وكالة موديز